LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

30/10/2012

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعرض اليوم في ندوة صحفية

100 توصية من أجل حماية السجينات والسجناء

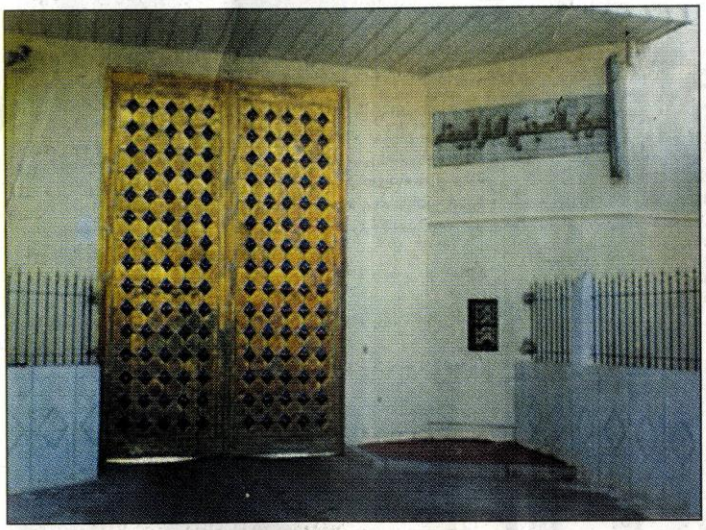

سجن عكاشة

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان يومه الثلاثاء، ندوة صحفية بمقره المركزي بالرباط لتقديم تقريره الموضوعاتي حول وضعية السجون والسجناء والذي اختار له عنوانا دالا : « أزمة السجون مسؤولية مشتركة : 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء»

منير الشرقي

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان يومه الثلاثاء، ندوة صحفية بمقره المركزي بالرباط لتقديم تقريره الموضوعاتي حول وضعية السجون والسجناء والذي اختار له عنوانا دالا : « أزمة السجون مسؤولية مشتركة : 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء» .ويأتي إصدار هذا التقرير ، الذي يعتبر ثاني تقرير موضوعاتي يصدره المجلس بعد تقريره حول الصحة النفسية وحقوق الإنسان ، في إطار ممارسة المجلس لاختصاصاته التي تؤطرها مقتضيات الظهير المحدث له، خاصة المادة 11 المتعلقة بزيارة أماكن الاحتجاز. ويشمل التقرير - حسب بلاغ للمجلس - خلاصات وتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول تدبير المؤسسات السجنية وتسييرها، وتفعيل القوانين والمساطر، وعدالة الأحداث، والنساء السجينات والسجناء المصابين بالأمراض النفسية والأشخاص في وضعية إعاقة والسجناء الأجانب والمدمنين والمصابين بأمراض مزمنة، وكذلك الاختلالات التشريعية والميزانية المرصودة للمؤسسات السجنية . كما يتضمن التقرير كذلك 100على توصية تنقسم للتنفيذ على المدى القريب مرفوعة إلى المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ووزارة العدل والحريات وكل المتدخلين الأساسيين (البرلمان ووزارة الداخلية) ومنظمات المجتمع المدني، وتوصيات أخرى على المدى البعيد تهم التحسيس وإثراء الفكر والحوار وتوفير الضمانات التشريعية الكفيلة بضمان حقوق السجينات والسجناء... بالإضافة إلى توصيات أخرى من شان تفعيلها النهوض بوضعية السجون والسجناء ..

وتستهدف هذه التوصيات معالجة ظاهرة الاكتظاظ من خلال ترشيد الاعتقال الاحتياطي وتعزيز مراقبة أماكن الوضع تحت الحراسة النظرية من طرف النيابة العامة؛ وتفعيل الرقابة القضائية على المؤسسات السجنية وجعلها إلزامية، وتسريع إجراءات إغلاق بعض السجون

وفي خلاصاته العامة أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان الحكومة بالإسراع في اتخاذ الإجراءات المسطرية الخاصة بإيداع صك التصديق، استكمالا لتفعيل قرار المصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة

تستهدف هذه التوصيات معالجة ظاهرة الاكتظاظ من خلال ترشيد الاعتقال الاحتياطي وتعزيز مراقبة أماكن الوضع تحت الحراسة النظرية من طرف النيابة العامة

آليات لمنع التعذيب على المستوى المحلي.

وتفعيلا لاختصاصاته ، فقد توخى المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إعداد هذا التقرير ،الوقوف بشكل موضوعي ودقيق على الانتهاكات التي قد تمس حقوق السجناء وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوقوعها وتقديم توصيات بخصوص اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية استباقية وتدابير عملية لمعالجة التعذيب؛ وكذا التسريع بإحداث آلية وطنية مستقلة للوقاية من التعذيب طبقا لهذا البروتوكول؛ الذي تنص مادته 17 على أن تقوم كل دولة بإحداث آلية أو عدة

الإشكالات التي تمت معاينتها والتصدي للانتهاكات التي تم الوقوف عليها. كما اعتمد المجلس في إعداد هذا التقرير مقاربة تشاركية في القيام بالزيارات انطلاقا من منهجية تتلاءم مع تقنيات الزيارة المتعارف عليها دوليا، ومقاربة حقوقية اعتمدت على كل الاتفاقيات الدولية والنصوص القانونية والتنظيمية الوطنية ذات الصلة بأوضاع السجون ووضعية السجناء..

في ثاني تقرير له بعد إماطته اللثام عن واقع مستشفيات الأمراض النفسية

الوضع في السجون تحت مجهر المجلس الوطني لحقوق الإنسان

رسالة الأمة

بعد إماطته اللثام، في أول تقرير له حول الصحة العقلية وحقوق الإنسان، عن واقع وضعية المؤسسات الاستشفائية المكلفة بالوقاية من الأمراض العقلية ومعالجتها، يعود المجلس الوطني لحقوق الإنسان يومه الثلاثاء ليقدم 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء في ثاني تقرير موضوعاتي له تحت مظلة اختصاصاته التي تؤطرها مقتضيات الظهير المحدث له، خاصة المادة 11 المتعلقة بزيارة أماكن الاحتجاز.

ووفق بلاغ صادر عن المجلس، فقد قام فريق المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الفترة الممتدة ما بين 31 يناير و19 يونيو المنصرمين بزيارة 15 مؤسسة سجنية موزعة على مختلف مدن ومناطق المملكة. في الوقت الذي زارت فيه اللجان الجهوية التابعة للمجلس باقي السجون الأخرى.

وأضاف المجلس، أنه عمد في إنجاز تقريره هذا إلى الوقوف بشكل موضوعي ودقيق على الانتهاكات التي قد تمس حقوق السجناء وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوقوعها وتقديم توصيات بخصوص اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية استباقية وتدابير عملية لمعالجة الإشكالات التي تمت معاينتها والتصدي للانتهاكات التي تم الوقوف عليها.

هذا، وعن تطرق المجلس إلى تجربة التقارير التحقيقية، قال إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في مقابلة سابقة مع وسائل الإعلام الوطنية، إن المجلس يعتزم من خلال هذه التجربة المساهمة في النقاش العام والتعددي حول جميع التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية التشاركية من خلال الدراسات اللازمة، عبر تعزيز مشاركة المواطن وعرض آرائه على الحكومة والمؤسسة البرلمانية.

أنظر الصفحة الثالثة

في ثاني تقرير له بعد إماطته اللثام عن واقع مستشفيات الأمراض النفسية

الوضع في السجون تحت مجهر المجلس الوطني لحقوق الإنسان

رسالة الأمة

■ بعد إماطته اللثام، في أول تقرير له حول الصحة العقلية وحقوق الإنسان، عن واقع وضعية المؤسسات الاستشفائية المكلفة بالوقاية من الأمراض العقلية ومعالجتها، يعود المجلس الوطني لحقوق الإنسان يومه الثلاثاء ليقدم 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء في ثاني تقرير موضوعاتي له تحت مظلة اختصاصاته التي تؤطرها مقتضيات الظهير المحدث له، خاصة المادة 11 المتعلقة بزيارة أماكن الاحتجاز.

ووفق بلاغ صادر عن المجلس، فقد قام فريق المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الفترة الممتدة ما بين 31 يناير و19 يونيو المنصرمين بزيارة 15 مؤسسة سجنية موزعة على مختلف مدن ومناطق المملكة، في الوقت الذي زارت فيه اللجان الجهوية التابعة للمجلس باقي السجون الأخرى.

وأضاف المجلس، أنه عمد في إنجاز تقريره هذا إلى الوقوف بشكل موضوعي ودقيق على الانتهاكات التي قد تمس حقوق السجناء وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوقوعها وتقديم توصيات بخصوص اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية استباقية وتدابير عملية لمعالجة الإشكالات التي تمت معاينتها والتصدي للانتهاكات التي تم الوقوف عليها.

هذا، وعن تطرق المجلس إلى تجربة التقارير التحقيقية، قال إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في مقابلة سابقة مع وسائل الإعلام الوطنية، إن المجلس يعتزم من خلال هذه التجربة المساهمة في النقاش العام والتعددي حول جميع التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية التشاركية من خلال الدراسات اللازمة، عبر تعزيز مشاركة المواطن وعرض آرائه على الحكومة والمؤسسة البرلمانية، وأبرز، من جهة أخرى، أنه منذ التدابير التي اعتمدت عام 1990 إلى غاية الإصلاح الدستوري في يوليوز 2011 مرورا بإصلاح المدونة، والإقرار بالتنوع والتعددية مع إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وهيئة الإنصاف والمصالحة، وتقرير الخمسينية للتنمية البشرية ، فإن مسلسل الإصلاح سجل تقدما كبيرا، مضيفا أن الدستور، الذي يعتبر وثيقة حقيقية للحريات الأساسية، توج هذه الدينامية المتعددة.

وفيما يتعلق بتنفيذ الأحكام الدستورية المتعلقة بحقوق الإنسان، على المستوى التشريعي، اعتبر أن مشاريع القوانين يجب أن تكون موضوع مشاورات واسعة تستدعي رأي ودعم الهيئات الدستورية المختصة على غرار المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وتطرق اليزمي أيضا إلى دور اللجان الإقليمية التابعة للمجلس التي سرعان ما أصبحت مواقع لحقوق الإنسان حيث يطالب فيها المجتمع بالاستماع إليه، موضحا أنها تمثل آليات حقيقية يلتجئ إليها المواطنون، وأضاف أن تلك اللجان تكتسب مع مرور الأيام تجربة ملموسة وهو ما يعني حماية ميدانية للحقوق.

ولاحظ اليزمي أن التزايد المحتمل للحركات الاحتجاجية يثير تحديا جماعيا يتمثل في الحاجة إلى تعزيز جميع هيئات الوساطة الأخرى بين الدولة والمجتمع.

ولدى تطرقه إلى الأوراش الجاري تنفيذها حاليا، والكفيلة بتعزيز المكاسب في مجال حقوق الإنسان، أشار إلى تنفيذ مشروعين "ضروريين" للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، يتمثلان في مخطط العمل الوطني من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان وأرضية المواطنة للتربية على حقوق الإنسان.

تقرير حول السجون

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يومه الثلاثاء بالرباط، ندوة صحفية لتقديم تقريره الموضوعاتي حول وضعية السجون والسجناء بعنوان «أزمة السجون مسؤولية مشتركة: 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء».

وأوضح بلاغ للمجلس أن إصدار هذا التقرير، الذي يعتبر ثاني تقرير موضوعاتي للمجلس، يأتي بعد تقريره حول الصحة النفسية وحقوق الإنسان، في إطار ممارسة المجلس لاختصاصاته التي تؤطرها مقتضيات الظهير المحدث له، خاصة المادة 11 المتعلقة بزيارة أماكن الاحتجاز.

وأضاف البلاغ أن المجلس توخى في إعداد التقرير الوقوف بشكل موضوعي ودقيق على الانتهاكات التي قد تمس حقوق السجناء وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوقوعها وتقديم توصيات بخصوص اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية استباقية وتدابير عملية لمعالجة الإشكالات التي تمت معاينتها والتصدي للانتهاكات التي تم الوقوف عليها.

وخلص بلاغ المجلس إلى أنه من أجل إعداد هذا التقرير قام فريق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بزيارة 15 مؤسسة سجنية موزعة على مختلف ربوع المملكة، وذلك في الفترة ما بين 31 يناير و19 يونيو الماضيين، مشيرا إلى أن اللجان الجهوية للمجلس تابعت زيارة باقي السجون.

Après les hôpitaux psychiatriques, le CNDH s'attaque aux prisons

La détention préventive mise au banc des accusés

Le Conseil national des droits de l'Homme revient à la charge. Cette fois-ci, il s'est introduit dans le milieu carcéral pour établir son rapport. Ce document s'inscrit dans le cadre des prérogatives qui lui ont été dévolues par le Dahir du 1er mars 2011 et qui lui permettent, entre autres, de visiter les lieux de détention afin de dresser un constat sur leur situation et la préservation en leur sein des droits des prisonniers. C'est le second rapport que le CNDH publie en l'espace d'un mois après celui retraçant l'état des lieux des hôpitaux psychiatriques.

NEZHA MOUNIR

Lire page 4

Après les hôpitaux psychiatriques, le CNDH s'attaque aux prisons

La détention préventive mise au banc des accusés

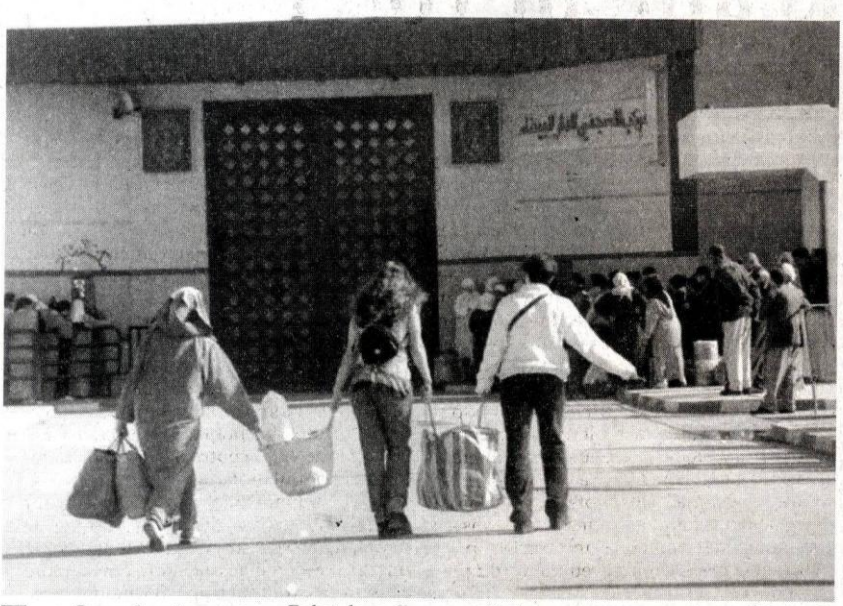

Le Conseil national des droits de l'Homme revient à la charge. Cette fois-ci, il s'est introduit dans le milieu carcéral pour établir son rapport. Ce document s'inscrit dans le cadre des prérogatives qui lui ont été dévolues par le Dahir du 1er mars 2011 et qui lui permettent, entre autres, de visiter les lieux de détention afin de dresser un constat sur leur situation et la préservation en leur sein des droits des prisonniers. C'est le second rapport que le CNDH publie en l'espace d'un mois après celui retraçant l'état des lieux des hôpitaux psychiatriques. Le présent rapport, intitulé « La crise dans les prisons, une responsabilité de tous » sera présenté aujourd'hui à Rabat lors d'une conférence de presse. C'est le fruit du labeur du groupe de travail de protection et des commissions régionales du Conseil. Bon nombre d'établissements pénitentiaires ont été ainsi visités à travers le Maroc. L'occasion de mettre le doigt sur les innombrables dysfonctionnements qui gangrènent le système pénitentiaire et de présenter des recommandations.

Il va sans dire que la politique pénale pose problème. Une réforme s'avère urgente. En effet, ce ne sont ni la construction ni encore moins la rénovation de prisons existantes qui seront en mesure d'apporter des solutions. Certes, comme l'indique le rapport, une grande promiscuité règne dans nos prisons. Mais le recours excessif à la détention préventive complique davantage la situation. Un allégement de la population carcérale aurait alors plus d'impact sur l'alimentation, l'hygiène voire la sécurité des prisonniers. Ceci d'autant plus que l'espace vital par prisonnier est loin de répondre aux normes internationales en vigueur.

Par ailleurs, le rapport s'est penché sur la situation des populations les plus fragilisées. Ainsi et concernant les mineurs, il apparait qu'ils sont loin de bénéficier d'un traitement qui réponde à leurs spécificités. C'est sans surprise puisque ni la police encore moins le Parquet ne reçoivent une formation à même de les préparer à mieux cerner les problèmes des mineurs. Les femmes ne sont pas en reste. Le rapport indique que leur situation est encore plus déplorable. Mépris, insultes et intimidations font partie de leur lot quotidien. Aucun espace ne leur est dédié. La situation n'est guère plus reluisante du côté des malades mentaux qui souffrent de stigmatisation. Une différence devrait pourtant être faite entre ceux qui engagent leur responsabilité vu leur lucidité au moment des faits et ceux qui ne le sont pas. Ces derniers trouveraient mieux leur place dans un hôpital psychiatrique. Pour ce qui est des handicapés, rien n'est fait pour améliorer leur situation.

Bien évidemment, le Conseil n'a pas manqué de présenter des recommandations. Elles sont au nombre de 100 et sont adressées conjointement au ministère de la Justice et des Libertés et à la Délégation générale de l'administration pénitentiaire et de la réinsertion. Elles ont pour objectif essentiel de mettre fin au phénomène de promiscuité qui sévit dans les prisons. Pour ce, il est recommandé de rationaliser la détention préventive et de recourir plutôt au contrôle judiciaire. Il serait plus judicieux donc de mettre un terme aux peines courtes de prison et de les remplacer par des amendes dans l'attente de peines alternatives et efficaces.

NEZHA MOUNIR

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم اليوم الثلاثاء بالرباط تقريره الموضوعاتي حول وضعية السجون والسجناء

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان اليوم الثلاثاء بالرباط ندوة صحفية لتقديم تقريره الموضوعاتي حول وضعية السجون والسجناء بعنوان «أزمة السجون مسؤولية مشتركة: 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء».

وأوضح بلاغ للمجلس أن إصدار هذا التقرير، الذي يعتبر ثاني تقرير موضوعاتي للمجلس، يأتي بعد تقريره حول الصحة النفسية وحقوق الإنسان، في إطار ممارسة المجلس لاختصاصاته التي تؤطرها مقتضيات الظهير المحدث له، خاصة المادة 11 المتعلقة بزيارة أماكن الاحتجاز.

وأضاف أن المجلس توخى في إعداد التقرير الوقوف بشكل موضوعي ودقيق على الانتهاكات التي قد تمس حقوق السجناء وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوقوعها وتقديم توصيات بخصوص اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية استباقية وتدابير عملية لمعالجة الإشكالات التي تمت معاينتها والتصدي للانتهاكات التي تم الوقوف عليها.

100 توصية حول وضعية السجون والسجناء

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان اليوم الثلاثاء بالرباط ندوة صحفية لتقديم تقريره الموضوعاتي حول وضعية السجون والسجناء بعنوان: «أزمة السجون مسؤولية مشتركة: 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء». وأوضح بلاغ للمجلس أن إصدار هذا التقرير، الذي يعتبر ثاني تقرير موضوعاتي للمجلس، يأتي بعد تقريره حول الصحة النفسية وحقوق الإنسان، في إطار ممارسة المجلس لاختصاصاته التي تؤطرها مقتضيات الظهير المحدث له، خاصة المادة 11 المتعلقة بزيارة أماكن الاحتجاز. وأضاف أن المجلس توخى في إعداد التقرير الوقوف بشكل موضوعي ودقيق على الانتهاكات التي قد تمس حقوق السجناء، وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوقوعها، وتقديم توصيات بخصوص اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية استباقية وتدابير عملية لمعالجة الإشكالات التي تمت معاينتها، والتصدي للانتهاكات التي تم الوقوف عليها.

Situation dans les prisons

100 recommandations du CNDH pour la protection des droits des prisonniers

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) organise, aujourd'hui mardi à Rabat, une conférence de presse consacrée à la présentation de son rapport thématique sur la situation dans les prisons, intitulé «La crise dans les prisons, une responsabilité commune : 100 recommandations pour la protection des droits des prisonnières et des prisonniers».

Ce rapport, deuxième du genre à être élaboré par le Conseil, intervient après la publication du rapport préliminaire sur la santé mentale et les droits de l'Homme et s'inscrit dans le cadre de l'exercice des prérogatives conférées au CNDH en vertu du Dahir portant sa création, notamment l'article 11 relatif aux visites aux lieux de détention, souligne dimanche un communiqué du Conseil.

Partant d'un examen objectif et précis des violations potentiellement attentatoires aux droits des détenus et de la définition de leurs causes directes et indirectes, le Conseil s'est attelé, via ce rapport, à dresser des recommandations inhérentes à la prise de mesures législatives et administratives proactives et opérationnelles à même de pallier les problématiques soulevées et de parer aux violations enregistrées, ajoute le communiqué.

L'élaboration de ce rapport a mobilisé un groupe du CNDH ayant effectué, du 31 janvier au 19 juin derniers, des visites à 15 établissements pénitentiaires situés dans les quatre coins du Royaume, précise le communiqué, notant, d'autre part, que les commissions régionales relevant du CNDH ont pris en main la visite des autres prisons.

CNDH

Présentation d'un rapport thématique sur la situation dans les prisons

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) organise, aujourd'hui mardi à Rabat, une conférence de presse consacrée à la présentation de son rapport thématique sur la situation dans les prisons, intitulé «La crise dans les prisons, une responsabilité commune : 100 recommandations pour la protection des droits des prisonnières et des prisonniers». Ce rapport, deuxième du genre à être élaboré par le Conseil, intervient après la publication du rapport préliminaire sur la santé mentale et les droits de l'Homme et s'inscrit dans le cadre de l'exercice des prérogatives conférées au CNDH en vertu du Dahir portant sa création, notamment l'article 11 relatif aux visites aux lieux de détention, souligne dimanche un communiqué du Conseil.

Le CNDH présente aujourd'hui à Rabat un rapport thématique sur la situation dans les prisons

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) organise, ce mardi à Rabat, une conférence de presse consacrée à la présentation de son rapport thématique sur la situation dans les prisons, intitulé «La crise dans les prisons, une responsabilité commune : 100 recommandations pour la protection des droits des prisonnières et des prisonniers». Ce rapport, deuxième du genre à être élaboré par le Conseil, intervient après la publication du rapport préliminaire sur la santé mentale et les droits de l'Homme et s'inscrit dans le cadre de l'exercice des prérogatives conférées au CNDH en vertu du dahir portant sa création, notamment l'article 11 relatif aux visites aux lieux de détention, souligne, dimanche, un communiqué du Conseil. Partant d'un examen objectif et précis des violations potentiellement attentatoires aux droits des détenus et de la définition de leurs causes directes et indirectes, le Conseil s'est attelé, via ce rapport, à dresser des recommandations inhérentes à la prise de mesures législatives et administratives proactives et opérationnelles à même de pallier les problématiques soulevées et de parer aux violations enregistrées, ajoute le communiqué.

Ce rapport intervient après la publication du rapport préliminaire sur la santé mentale et les droits de l'Homme.

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

Prisons, les 100 commandements d'El Yazami

● Le rapport thématique du CNDH sur la situation des prisonniers au sein des centres de détention sera présenté aujourd'hui ● Une centaine de recommandations sont attendues après la visite, par les membres du Conseil, de 15 prisons

PAR **YOUNESS BENNAJAH**

Les droits de l'homme dans les lieux de privation de liberté reviennent en tête de liste des préoccupations du CNDH qui devrait dévoiler, aujourd'hui, sa vision de la réforme des centres de détention. Il s'agit de s'interroger sur le rôle pouvant être joué par l'organisme présidé par Driss El Yazami dans les lieux de détention, mais aussi de mettre en place de nouveaux mécanismes pour la protection des droits de l'homme dans les établissement pénitentiaires. Cela passera également par l'élaboration d'une sorte de bilan des initiatives et actions réalisées dans ce domaine. Le rapport du CNDH se focalise également sur les futures actions relatives à la protection des droits des personnes privées de liberté, à travers l'amélioration des techniques d'investigation et de visite des lieux de détention, ainsi que de l'effectivité des mécanismes nationaux de protection qui existent déjà. «*Lors de la préparation de ce rapport, le Conseil s'est arrêté de manière objective sur les atteintes aux droits des détenus qui pourraient survenir, ainsi que sur l'identification des causes directes et indirectes de ces dépassements*», estime le CNDH dans la présentation de son avant-dernier rapport de cette année 2012, qui sera clôturée par la publication d'un rapport thématique sur l'enfance. «*Les visites qui ont été programmées se sont déroulées selon une approche participative*», ajoutent les rédacteurs de ce rapport, à savoir que 15 prisons ont été visitées par les membres du CNDH, ainsi que de ses commissions régionales. Ainsi, 100 recommandations ont été élaborées par le Conseil pour raffermir les droits de toutes les catégories de prisonniers. Les recommandations les plus insistantes ont été émises à l'égard de l'administration pénitentiaire, du département de la Justice, du Parlement, du ministère de l'Intérieur et des ONG. D'autres recommandations «*à long terme envisagent des actions de sensibilisation et l'amélioration des garanties juridiques offertes à l'intérieur des prisons*», souligne-t-on auprès du CNDH. Le Conseil a préconisé des mesures plus spécifiques cette fois, concernent la gestion administrative des prisons et les budgets qui sont consacrés par l'État pour l'amélioration des conditions de détention. Les diverses catégories de prisonniers ont été prises en compte par les conclusions finales du Conseil, essentiellement les catégories vulnérables et les détenus atteints de maladies chroniques, sans oublier que le cas des femmes au sein des centres de détention a aussi été traité. Rappelons que ledit rapport du CNDH intervient 3 mois après l'annonce d'un débat national sur la situation des prisons et la publication d'un rapport alarmant émanant de la Chambre des représentants sur cette question. Les prisonniers en détention préventive, qui forment près de 28% du contingent des détenus, sont à l'origine du surpeuplement dans les prisons, mais aussi du «*retard enregistré dans le jugement des affaires, la non-application de la liberté conditionnelle et l'absence de normes objectives dans la procédure de grâce*», tels que cités par le dernier rapport du Parlement. Notons, enfin, que le document livré par la Chambre des représentants pointait également du doigt le manque d'infrastructures de base, de même que l'état déplorable des conditions sanitaires et alimentaires au sein des lieux de détention.

D'autres recommandations «*à long terme envisagent des actions de sensibilisation et l'amélioration des garanties juridiques offertes à l'intérieur des prisons*».

Le rapport s'est focalisé sur les catégories vulnérables parmi la population carcérale.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم اليوم بالرباط تقريره الموضوعاتي حول وضعية السجون والسجناء

■ الرباط (و م ع) – ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان اليوم الثلاثاء بالرباط ندوة صحفية لتقديم تقريره الموضوعاتي حول وضعية السجون والسجناء بعنوان «أزمة السجون مسؤولية مشتركة: 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء».

وأوضح بلاغ للمجلس أن إصدار هذا التقرير، الذي يعتبر ثاني تقرير موضوعاتي للمجلس، يأتي بعد تقريره حول الصحة النفسية وحقوق الإنسان، في إطار ممارسة المجلس لاختصاصاته التي تؤطرها مقتضيات الظهير المحدث له، خاصة المادة 11 المتعلقة بزيارة أماكن الاحتجاز.

وأضاف أن المجلس توخى في إعداد التقرير الوقوف بشكل موضوعي ودقيق على الانتهاكات التي قد تمس حقوق السجناء وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوقوعها وتقديم توصيات بخصوص اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية استباقية وتدابير عملية لمعالجة الإشكالات التي جرت معاينتها والتصدي للانتهاكات التي جرى الوقوف عليها.

وخلص بلاغ المجلس إلى أنه من أجل إعداد هذا التقرير قام فريق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بزيارة 15 مؤسسة سجنية موزعة على مختلف ربوع المملكة، في الفترة ما بين 31 يناير و19 يونيو الماضيين، مشيرا إلى أن اللجان الجهوية للمجلس تابعت زيارة باقي السجون ●

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينظم ندوة لتقديم تقريره حول وضعية السجون

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ندوة صحفية لتقديم تقريره الموضوعاتي حول وضعية السجون والسجناء المعنون بأزمة السجون مسؤولية مشتركة :100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء اليوم بمقره المركزي بالرباط.

ويأتي إصدار هذا التقرير، الذي يعتبر ثاني تقرير موضوعاتي يصدره المجلس بعد تقريره حول الصحة النفسية وحقوق الإنسان، في إطار ممارسة المجلس لاختصاصاته التي تؤطرها مقتضيات الظهير المحدث له، خاصة المادة 11 المتعلقة بزيارة أماكن الاحتجاز.

وقد توخى المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إعداد التقرير الوقوف بشكل موضوعي ودقيق على الانتهاكات التي قد تمس حقوق السجناء وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوقوعها وتقديم توصيات بخصوص اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية استباقية وتدابير عملية لمعالجة الإشكالات التي تمت معاينتها والتصدي للانتهاكات التي تم الوقوف عليها.

واعتمد المجلس في إعداد هذا التقرير مقاربة تشاركية في القيام بالزيارات انطلاقا من منهجية تتلائم مع تقنيات الزيارة المتعارف عليها دوليا...ومقاربة حقوقية اعتمدت على كل الاتفاقيات الدولية والنصوص القانونية والتنظيمية الوطنية ذات الصلة بأوضاع السجون ووضعية السجناء.

ويتضمن التقرير خلاصات وتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول تدبير المؤسسات السجنية وتسييرها، تفعيل القوانين والمساطر، عدالة الأحداث، النساء السجينات والسجناء المصابين بالأمراض النفسية والأشخاص في وضعية إعاقة والسجناء الأجانب والمدمنين والمصابين بأمراض مزمنة، وكذلك الاختلالات التشريعية والميزانية.

ويتضمن التقرير كذلك 100 توصية تنقسم إلى شقين، الشق الأول يخص المدى القريب ويتضمن توصيات مرفوعة إلى المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ووزارة العدل والحريات وكل المتدخلين الأساسيين (البرلمان ووزارة الداخلية) ومنظمات المجتمع المدني، والشق الثاني يرتبط بالمدى البعيد يهم التحسيس وإثراء الفكر والحوار وتوفير الضمانات التشريعية الكفيلة بضمان حقوق السجينات والسجناء... بالإضافة إلى توصيات هامة أخرى من شأن تفعيلها النهوض بوضعية السجون والسجناء وحماية حقوقهم.

وبغرض إعداد هذا التقرير قام فريق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بزيارة 15 مؤسسة سجنية موزعة على مختلف ربوع المملكة ، وذلك ما بين 31 يناير و19 يونيو2012 كما تابعت اللجان الجهوية للمجلس زيارة باقي السجون.

Un rapport officiel déplore des traitements "inhumains" en prison

30/10/2012

Les détenus subissent des "traitements cruels, inhumains ou dégradants" dans la plupart des prisons du Maroc, en l'absence de contrôles et d'inspections efficaces, selon un rapport dévoilé mardi par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), un organisme officiel.

"Ces exactions ont été observées dans la plupart des prisons visitées, avec une prévalence et une intensité qui diffèrent d'une prison à l'autre", selon le CNDH, dont les membres sont tous nommés par le roi Mohammed VI, à qui le document doit être remis.

"Ces violations se manifestent par des coups portés aux moyens de bâtons et de tuyaux, la suspension sur des portes à l'aide de menottes, les coups administrés sur la plante des pieds, les gifles, les pincements à l'aide d'aiguilles, les brûlures", ajoute le rapport.

Le 11 septembre, le CNDH avait déjà établi un constat critique s'agissant de la situation dans les hôpitaux psychiatriques, la qualifiant "d'archaïque et inadaptée".

Sur les prisons, la persistance de ces violations va à l'encontre "des lois régissant les établissements pénitentiaires et de toutes les conventions pertinentes qui considèrent de tels agissements comme des formes de traitement cruels, inhumains ou dégradants", relève encore le CNDH.

Dans son rapport, l'organisme souligne par ailleurs que la détention provisoire et la lenteur des procès constituent la première cause du surpeuplement dans les prisons marocaines.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يؤكد وجود التعذيب داخل سجون بنهاشم

الثلاثاء, 30 تشرين1/أكتوبر 2012

تحدث عن أساليب الضرب بالعصا و"التيو" والتعليق والفلقة وغرز الإبر والصفع والكي والتجريد من الملابس

رسم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في تقرير عرضه في ندوة صحفية عقدها صباح اليوم الثلاثاء 30 أكتوبر بالرباط، صورة قاتمة لأوضاع السجون بالمغرب، وسجل استمرار ترجيح إعمال السياسة الأمنية على حساب أمن وأمان السجناء، بالإضافة إلى سوء معاملة السجناء واتخاذ تدابير تأديبية دون احترام مبدأ التدرج وتناسب الفعل مع درجة العقوبة.

وأشار تقرير المجلس، إلى استمرار مجموعة من التجاوزات تمارس داخل السجون من طرف بعض موظفي المؤسسات السجنية في حق النزلاء، وهو ما يشكل خرقا للقوانين المنظمة للمؤسسات السجنية ولكل الصكوك الدولية ذات الصلة، التي تصنفها كضروب للمعاملة القاسية أو المهينة أو اللاإنسانية.

ومن أهم التجاوزات التي سجلها المجلس، الضرب بالعصا والأنابيب البلاستيكية (التيو) والتعليق بواسطة الأصفاد في أبواب الزنازن لمدة طويلة واستعمال الفلقة وغرز الإبر والصفع والكي والركل بالأرجل والتجريد من الملابس على مرأى من السجناء، فضلا عن السب والشتم واستعمال عبارات تحط بالكرامة الإنسانية للسجين والسجينة.

وقد سجلت هذه التجاوزات في أغلب السجون التي تمت زيارتها، مع اختلاف حدتها من سجن لآخر، كما وقف التقرير على استمرار تعريض السجناء والسجينات لسوء المعاملة من طرف بعض أطر وموظفي المندوبية مع ضعف إعمال وسائل البحث والتحري في الشكايات ذات الصلة التي يتقدم بها المعتقلون في مواجهة بعض الموظفين بمن فيهم الموظفون الصحيون أو تلك التي تتسرب عبر وسائل الإعلام أو تقارير الجمعيات.

وأكد التقرير وجود الغلو في استعمال السلطة التقديرية في تفسير أفعال وتصرفات المعتقلين وتكييفها على أساس أنها تهدد أمن المؤسسة، مما يؤدي إلى حرمان المعتقلين من بعض الحقوق كإدخال بعض المواد الغذائية أو إلى إتلافها وإتباع سياسة العقاب الجماعي في حالة وقوع تظلمات جماعية أو تمردات بالسجون، واستمرار وجود أماكن لتعذيب السجناء في بعض المؤسسات السجنية (اوطيطة 1، عين قادوس، الجديدة، مركز الإصلاح والتهذيب بالدارالبيضاء،...)، والتعسف في استعمال الترحيل الإداري كوسيلة للتأديب في مواجهة المعتقلين (خاصة معتقلو السلفية الجهادية).

وأشار التقرير إلى عدم احترام التدرج في إيقاع العقوبة التأديبية احتراما لمبدأ تناسب المخالفة مع نوع الإجراء التأديبي ووضع المعتقلين في الزنازن التأديبية مباشرة مع تطبيق أقصى مدة في حق البعض منهم، وضعف تفعيل آليات الرقابة والتفتيش من أجل القضاء على مظاهر الفساد التي تعرفها بعض المؤسسات بتفاوت درجاتها، وغياب مقاربة إدماجية في التعاطي مع الخدمات وبرامج التربية والتكوين.

السجون المغربية تعيش أزمة حادة والحل مسؤولية مشتركة

30 اكتوبر 2012

ا ف ب – الرباط (ا ف ب) – وصف تقرير قدمه الثلاثاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب (حكومي) وضعية السجون والسجناء في المملكة ب"المتأزمة والخطيرة"، معتبرا ان معالجتها "مسؤولية مشتركة".

وقال ملخص التقرير الذي تم تقديمه خلال ندوة صحافية ان "السجناء والسجينات يتعرضون للمعاملة القاسية وغير الإنسانية والحاطة من الكرامة في أغلب سجون المملكة".

ومن بين ضروب هذه المعاملة القاسية والمهينة للكرامة "الضرب والصفع والتجريد من الملابس أمام باقي السجناء والتعليق بالأصفاد والعبارات الحاطة من الكرامة والكي والانتقام عن طريق الترحيل الإداري خاصة في ما يتعلق بسجناء السلفية الجهادية".

واستند التقرير على "الشهادات المتكررة التي تصف أماكن وأدوات التعذيب، اضافة الى زيارات ميدانية لهذه الأماكن وملاحظة أدوات قد تكون استعملت في التعذيب".

كما رصد التقرير انتهاك حقوق القاصرين والنساء والمعوقين والمرضى النفسيين والسجناء الأجانب والمدمنين والمصابين بأمراض مزمنة، معتمدا المعايير الدولية المسطرة من طرف الأمم المتحدة في هذا المجال، اضافة الى القوانين الوطنية.

وقال ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال الندوة الصحافية التي قدم خلالها التقرير ان "وضعية السجون والسجناء في المغرب وضعية خطيرة، ويجب ان تتكاثف الجهود بين الفاعلين لإيجاد حل لها".

وأضاف ان "أزمة السجون في المغرب أزمة هيكلية تتعلق بعدة أطراف منها القضاء والشرطة ووزارة الداخلية والبرلمان (...)، بحيث لا يمكن تحميل المسؤولية وحدها لمندوبية السجون في هذه الأزمة".

واعتبر التقرير ان السبب الأساسي وراء أزمة السجون في المغرب مرده الاكتظاظ الراجع لمعدل المعتقلين احتياطيا دون محاكمة، حيث يشكلون 43% من من مجموع السجناء في المغرب.

ومن بين الأسباب الأخرى التي أوردها التقرير ما يتعلق بالتسيير الإداري مثل المراقبة والتفتيش وغياب سياسات الإدماج اضافة الى غياب العقوبات البديلة مثل الإفراج المقيد بشروط والبطء في تنفيذ الأحكام.

وأورد محمد الصبار الكاتب العام للمجلس مثال "امرأة عجوز عمرها 90 سنة محكومة بعشر سنوات في سجن بمدينة فاس (وسط) قضت منها تسع سنوات"، دون التفكير في عقوبة بديلة، أو مراعاة للسن والحالة الإنسانية.

ولخص الصبار المشكل في كون "الردع موجود، في حين أن الإصلاح يعاني من عدة إشكالات، أما الإدماج والتأهيل فهو معضلة أساسية تفسره بشكل كبير حالات العود وتكرار الجرائم".

من جانبه اعتبر اليزمي انه ضمن التوصيات المئة التي تضمنها التقرير هناك ثلاث خطوات يجب تطبيقها على وجه السرعة للشروع في الإصلاح وعلى رأسها "فتح حوار وطني مع جميع الفاعلين للقيام بتشخيص دقيق".

ودعا اليزمي في الدرجة الثانية الحكومة المغربية الى "التسريع من مسلسل المصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، لتسهيل خلق آلية وطنية مستقلة للوقاية من التعذيب".

واشترط التقرير لتحقيق هذه التوصيات في الدرجة الثالثة توفر الضمانات والشروط لقيام هذه الهيئة بعملها، مع توفير ميزانية كافية تغطي كلفة الإصلاح.

وتطلب انجاز التقرير خمسة أشهر من الاستماع للسجناء والسجينات وزيارة 15 مؤسسة سجنية قديمة وجديدة أو قيد البناء، اضافة الى زيارة معاقل الأحداث (القاصرين) والسجون الفلاحية.

وتختلف ضروب المعاملة القاسية من سجن لآخر، بحسب التقرير الذي اطلع عليه الملك محمد السادس قبل تقديمه للصحافة.

وقال اليزمي "نأمل أن لا يكون مصير هذا التقرير مثل سابقيه حيث تبقى التوصيات بدون تنفيذ"، معتبرا ان "عدم الشروع في الإصلاح سيكون ذا كلفة اقتصادية واجتماعية كبيرة ستؤثر سلبا على تطور البلاد".

30/10/2012 Conseil national des droits de l'Homme

Maroc - Le CNDH présentera, ce mardi, son 2e rapport sur l'amélioration de la vie dans les prisons

29/10/2012

Après la publication du rapport préliminaire sur la santé mentale et les droits de l'Homme, le second rapport dressera des recommandations inhérentes à la prise de mesures législatives, administratives et opérationnelles pour améliorer la vie en prison.

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) organise, mardi prochain à Rabat, une conférence de presse consacrée à la présentation de son rapport thématique sur la situation dans le prisons, intitulé «La crise dans les prisons, une responsabilité commune : 100 recommandations pour la protection des droits des prisonnières et des prisonniers».

Ce rapport, deuxième du genre à être élaboré par le Conseil, intervient après la publication du rapport préliminaire sur la santé mentale et les droits de l'Homme et s'inscrit dans le cadre de l'exercice des prérogatives conférées au CNDH en vertu du Dahir portant sa création, notamment l'article 11 relatif aux visites aux lieux de détention, souligne dimanche un communiqué du Conseil.

Partant d'un examen objectif et précis des violations potentiellement attentatoires aux droits des détenus et de la définition de leurs causes directes et indirectes, le Conseil s'est attelé, via ce rapport, à dresser des recommandations inhérentes à la prise de mesures législatives et administratives proactives et opérationnelles à même de pallier les problématiques soulevées et de parer aux violations enregistrées, ajoute le communiqué.

L'élaboration de ce rapport a mobilisé un groupe du CNDH ayant effectué, du 31 janvier au 19 juin derniers, des visites à 15 établissements pénitentiaires situés dans les quatre coins du Royaume, précise le communiqué, notant, d'autre part, que les commissions régionales relevant du CNDH ont pris en main la visite des autres prisons.

luxeradio.maroc
Accédez à l'état d'esprit du luxe

Le CNDH dévoile demain, son 2ème rapport sur les prisons

Lundi, 29 Octobre 2012

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) organise, demain à Rabat, une conférence consacrée à la présentation de son 2ème rapport sur la situation dans les prisons. Un document accompagné d'une centaine de recommandations pour la protection des droits des prisonniers. Pour élaborer ce document, un groupe du CNDH a effectué durant 6 mois, des visites dans une quinzaine d'établissements pénitentiaires.

Pour rappel, en juillet dernier, le CNDH avait déjà publié un rapport qui révélait le côté obscur des geôles du Royaume. Y étaient dénoncés : l'hyper-encombrement, le manque d'hygiène, les trafics de drogues, la prostitution, la corruption, ou encore les agressions sexuelles.

وضعية السجون والسجناء

2012 – 10 – 29

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ندوة صحفية لتقديم تقريرهالموضوعاتي حول وضعية السجون والسجناء المعنون « بأزمة السجون مسؤولية مشتركة : 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء غدا الثلاثاء 30 أكتوبر 2012 بمقره المركزي بالرباط.

ويأتي إصدار هذا التقرير، الذي يعتبر ثاني تقرير موضوعاتي يصدره المجلس بعد تقريره حول الصحة النفسية وحقوق الإنسان، في إطار ممارسة المجلس لاختصاصاته التي تؤطرها مقتضيات الظهير المحدث له، خاصة المادة 11 المتعلقة بزيارة أماكن الاحتجاز.

وقد توخى المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إعداد التقرير، الوقوف بشكل موضوعي ودقيق على الانتهاكات التي قد تمس حقوق السجناء وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوقوعها، وتقديم توصيات بخصوص اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية استباقية وتدابير عملية لمعالجة الإشكالات التي تمت معاينتها والتصدي للانتهاكات التي تم الوقوف عليها.

واعتمد المجلس في إعداد هذا التقرير مقاربة تشاركية في القيام بالزيارات انطلاقا من منهجية تتلاءم مع تقنيات الزيارة المتعارف عليها دوليا...ومقاربة حقوقية اعتمدت على كل الاتفاقيات الدولية والنصوص القانونية والتنظيمية الوطنية ذات الصلة بأوضاع السجون ووضعية السجناء.

ويتضمن التقرير خلاصات وتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول تدبير المؤسسات السجنية وتسييرها، تفعيل القوانين والمساطر، عدالة الأحداث، النساء السجينات والسجناء المصابين بالأمراض النفسية والأشخاص في وضعية إعاقة، والسجناء الأجانب والمدمنين والمصابين بأمراض مزمنة، وكذلك الاختلالات التشريعية والميزانية.

ويتضمن التقرير كذلك 100 توصية تنقسم إلى شقين، الشق الأول يخص المدى القريب ويتضمن توصيات مرفوعة إلى المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ووزارة العدل والحريات وكل المتدخلين الأساسيين (البرلمان ووزارة الداخلية) ومنظمات المجتمع المدني، والشق الثاني يرتبط بالمدى البعيد يهم التحسيس وإثراء الفكر والحوار وتوفير الضمانات التشريعية الكفيلة بضمان حقوق السجينات والسجناء... بالإضافة إلى توصيات هامة أخرى من شأن تفعيلها النهوض بوضعية السجون والسجناء وحماية حقوقهم.

وبغرض إعداد هذا التقرير، قام فريق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بزيارة 15 مؤسسة سجنية موزعة على مختلف ربوع المملكة، وذلك ما بين 31 يناير و19 يونيو2012 كما تابعت اللجان الجهوية للمجلس زيارة باقي السجون.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم الثلاثاء 100 توصية من أجل حماية حقوق السجناء

28 أكتوبر 2012

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم الثلاثاء بالرباط ندوة صحفية لتقديم تقريره الموضوعاتي حول وضعية السجون والسجناء بعنوان ''أزمة السجون مسؤولية مشتركة: 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء''

وأوضح بلاغ للمجلس أن إصدار هذا التقرير، الذي يعتبر ثاني تقرير موضوعاتي للمجلس، يأتي بعد تقريره حول الصحة النفسية وحقوق الإنسان، في إطار ممارسة المجلس لاختصاصاته التي تؤطرها مقتضيات الظهير المحدث له، خاصة المادة 11 المتعلقة بزيارة أماكن الاحتجاز.

وأضاف أن المجلس توخى في إعداد التقرير الوقوف بشكل موضوعي ودقيق على الانتهاكات التي قد تمس حقوق السجناء وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوقوعها وتقديم توصيات بخصوص اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية استباقية وتدابير عملية لمعالجة الإشكالات التي تمت معاينتها والتصدي للانتهاكات التي تم الوقوف عليها.

وخلص بلاغ المجلس إلى أنه من أجل إعداد هذا التقرير قام فريق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بزيارة 15 مؤسسة سجنية موزعة على مختلف ربوع المملكة، وذلك في الفترة ما بين 31 يناير و19 يونيو الماضيين، مشيرا إلى أن اللجان الجهوية للمجلس تابعت زيارة باقي السجون.

مجلس حقوق الإنسان يقدم تقريره حول المسؤولية المشتركة لأزمة السجون

29/10/2012

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان الثلاثاء 30 أكتوبر الجاري بالعاصمة الرباط، ندوة صحفية يقدم من خلالها تقريره الموضوعاتي حول وضعية السجون والسجناء المعنون بـــــ "أزمة السجون مسؤولية مشتركة: 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء."

ويأتي إصدار هذا التقرير حسب بلاغ المجلس، في إطار ممارسة المجلس لاختصاصاته التي تؤطرها مقتضيات الظهير المحدث له، خاصة المادة 11 المتعلقة بزيارة أماكن الاحتجاز.

كما أشار البلاغ، إلى أن المجلس اعتمد في إعداد هذا التقرير مقاربة تشاركية في القيام بالزيارات انطلاقا من منهجية تتلاءم مع تقنيات الزيارة المتعارف عليها دوليا... ومقاربة حقوقية اعتمدت على كل الاتفاقيات الدولية والنصوص القانونية والتنظيمية الوطنية ذات الصلة بأوضاع السجون ووضعية السجناء.

التقرير يتضمن 100 توصية تنقسم إلى شقين، الأول يخص المدى القريب ويتضمن توصيات مرفوعة إلى المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ووزارة العدل والحريات وكل المتدخلين الأساسيين (البرلمان ووزارة الداخلية) ومنظمات المجتمع المدني

أما الشق الثاني، فيرتبط بالمدى البعيد يهم التحسيس وإثراء الفكر والحوار وتوفير الضمانات التشريعية الكفيلة بضمان حقوق السجينات والسجناء... بالإضافة إلى توصيات هامة أخرى من شأن تفعيلها النهوض بوضعية السجون والسجناء وحماية حقوقهم.

احياء 'يوم المختطف' بوقفة رمزية في الرباط

29/10/2012

نظمت 'هيئة متابعة توصيات المناظرة الوطنية حول الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان' وقفة رمزية امس الإثنين بشارع محمد الخامس بالرباط إحياء ليوم المختطف.

ونظمت الوقفة تحت شعار' من أجل الحقيقة الكاملة، وتفعيل العدالة في ملف الإختفاء القسري بالمغرب' وتأتي لتخليد الذكرى 47 لاختطاف واغتيال الزعيم المهدي بنبركة مؤسس اليسار المغربي الحديث يوم 29 تشرين الاول/ أكتوبر1965 بباريس، والذكرى 40 لاختطاف الحسين المانوزي احد الناشطين اليساريين الذي اختطفته المخابرات المغربية من تونس في 29 تشرين الاول/أكتوبر 1972 بتونس.

وناشدت التنظيمات المكونة للهيئة (الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف) مكونات الحركة الحقوقية والديمقراطية المغربية مدنية وسياسية الحضور المكثف لهذه الوقفة وفاء لكافة ضحايا الإختفاء القسري بالمغرب.

من جهة اخرى ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ندوة صحافية اليوم الثلاثاء بمقره المركزي بالرباط لتقديم تقريره حول وضعية السجون والسجناء.

ويحمل التقري عنوان 'أزمة السجون مسؤولية مشتركة : 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء'، ويتوخى المجلس الوطني لحقوق الإنسان منه، الوقوف بشكل موضوعي ودقيق على الانتهاكات التي قد تمس حقوق السجناء وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوقوعها وتقديم توصيات بخصوص اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية استباقية وتدابير عملية لمعالجة الإشكالات التي تمت معاينتها والتصدي للانتهاكات التي تم الوقوف عليها.

La promotion de la culture des droits de l'Homme dans sa dimension régionale passe par une approche participative

La Commission régionale des droits de l'Homme d'Errachidia-Ouarzazate adopte une politique de proximité et une approche participative dans l'élaboration de son plan d'action basé sur la consécration de la culture des droits dans sa dimension régionale, a affirmé sa présidente Fatima Aarach.

L'action de cette commission porte sur l'implication de tous les acteurs et intervenants dans le domaine des droits de l'Homme, à savoir les autorités locales, les services extérieurs, les élus ainsi que les acteurs de la société civile, en vue d'instaurer un plan d'action à forte valeur citoyenne dans la perspective de promouvoir la culture des Droits de l'Homme, a souligné Mme. Aarach, dans un entretien à la MAP, notant que plusieurs rencontres de concertation ont été programmées pour jeter la lumière sur la commission, ses objectifs et ses champs d'intervention.

L'objectif est de créer une dynamique locale en matière des droits de l'Homme, d'élargir le débat autour de la plateforme citoyenne, d'œuvrer pour l'adopter comme référence dans les actions de sensibilisation, de l'éducation et de la formation, ainsi que d'assurer une forte implication des acteurs locaux dans la promotion des droits de l'Homme, a-t-elle dit.

Elle a également fait savoir que la commission régionale d'Errachidia-Ouarzazate, installée en janvier dernier, incarne la présence effective du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) dans la région, et ce en étroite collaboration avec tous les acteurs concernés au niveau de la région, mettant en relief le rôle des medias dans la promotion des valeurs de citoyenneté et la culture de droits de l'Homme, à travers leur contribution à la vulgarisation des principes et valeurs des droits de l'Homme.

Après avoir indiqué que cette commission régionale a reçu depuis son installation un total de 87 plaintes dont dix ayant été réglées, Mme Aarach a annoncé la tenue d'un colloque international à Errachidia, à la fin de l'année en cours, qui portera sur les droits culturels, la promotion des langues nationales et la création du conseil national des langues et des cultures marocaines.

S'agissant des défis auxquels fait face la commission régionale, Mme Aarach, a cité en premier lieu l'implication de la femme dans le domaine des droits de l'Homme dans la région.

Le CNDH est composé de 13 commissions régionales ayant pour mission de suivre l'évolution de la situation des droits de l'Homme au niveau régional, en plus d'assurer la mise en œuvre des programmes du Conseil en matière de promotion des droits de l'Homme.

Ces commissions se chargent d'examiner, traiter et émettre des recommandations concernant les cas de violation des droits de l'Homme au niveau local et régional, avant de les soumettre au président du Conseil, ainsi que d'élaborer des rapports périodiques ou spéciaux concernant le traitement réservé aux plaintes qui leur sont adressées.

Dakhla

Enraciner la culture du respect des droits de l'Homme

DNCR à Laâyoune
Laâbid Mohamed
mlaabid@aujourdhui.ma

Une cinquantaine d'acteurs associatifs et défenseurs des droits de l'Homme ont bénéficié récemment d'un atelier sur les techniques de la promotion de ces droits à Dakhla.

Initié par les commissions régionales des droits de l'Homme de Laâyoune-Smara, Dakhla-Aousserd et Guelmim-Tan Tan, cet atelier de deux jours a permis de renforcer les capacités des acteurs intéressés par la défense des droits de l'Homme dans les provinces du Sud et également de s'approprier le caractère universel des instruments internationaux et les mécanismes chargés de superviser la mise en œuvre de leurs dispositions.

D'après les organisateurs, l'objectif de cet atelier est de créer une dynamique locale dans les provinces du Sud en matière des droits de l'Homme, d'élargir le débat autour de la plate-forme citoyenne, d'œuvrer pour l'adopter comme référence dans les actions de sensibilisation, de l'éducation et de la formation, ainsi que d'assurer une forte implication des acteurs locaux dans la promotion des droits de l'Homme.

Selon Mohammed Lamine Semlali, président de la Commission régionale des droits de l'Homme de Dakhla-Aousserd, cet atelier a mis l'accent sur l'importance de la formation et de la promotion des capacités de la région, et ce en étroite collaboration avec tous les acteurs concernés, à savoir les autorités locales, les services extérieurs ainsi que les élus. M. Semlali a mis en exergue l'importance que revêtent les mécanismes régionaux des droits de l'Homme de par les missions qui leur sont dévolues en vertu du dahir portant création du Conseil dans les domaines de protection et de promotion des droits de l'Homme, et d'enrichissement du débat sur la construction démocratique.

Ainsi, ces acteurs issus des provinces du Sud ont pu renforcer leurs connaissances dans le domaine des instruments internationaux des droits de l'Homme et des mécanismes de contrôle et de mise en œuvre.

Lors de cet atelier, il a également été procédé à la présentation des grandes lignes du plan d'action du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), notamment l'observation et la protection des droits de l'Homme, la contribution à la mise en œuvre des dispositions de la Constitution relatives aux droits de l'Homme, la contribution à la cohérence des politiques publiques en matière des droits de l'Homme, la promotion de la culture des droits de l'Homme, le renforcement des capacités et le parachèvement de la mise en œuvre des recommandations de l'IER.

Pour rappel, le CNDH est composé de 13 commissions régionales ayant pour mission de suivre l'évolution de la situation des droits de l'Homme au niveau régional, en plus d'assurer la mise en œuvre des programmes du Conseil en matière de promotion des droits de l'Homme.■

Dix-sept agents d'autorité ont été installés récemment dans leurs postes au niveau de la province de Laâyoune par le wali de la région, et qui s'inscrit dans le cadre du nouveau concept adopté visant le redéploiement des cadres afin de renforcer la gestion territoriale au service de l'intérêt général du Royaume.

Dans le cadre du dernier mouvement de mutation partiel initié par le ministère de l'intérieur dans nombre de provinces du Royaume, le wali de la région de Laâyoune-Boujdour-Sakia El Hamra, gouverneur de la province de Laâyoune, Khalil Dkhil, a présidé récemment la cérémonie d'installation des nouveaux agents d'autorité affectés dans cette province en présence des élus locaux, chioukhs de tribus sahraouies, tissu associatif, chefs des services extérieurs et chefs de divisions. Ce mouvement de mutation a concerné quelque 17 agents d'autorité nommés dans la province de Laâyoune, dont cinq cadres lauréats de l'Institut royal de l'administration territoriale.

Dans une allocution prononcée à l'occasion, M. Dkhil a souligné que le mouvement de mutation partiel, récemment initié par le ministère de l'intérieur, s'inscrit en droite ligne des Hautes orientations royales visant à redynamiser la gestion territoriale, appelant les élus et les responsables des services publics à davantage de coordination et à fournir toute l'aide nécessaire aux nouveaux agents dans l'accomplissement de leurs missions. Et d'ajouter que ce mouvement incarne par excellence l'administration de proximité, soulignant que, de par ses prérogatives, l'administration territoriale a toujours été fortement présente dans la gestion de la chose locale aussi bien au niveau social et économique qu'au niveau du maintien de l'ordre public.

قافلة من أجل إحياء ذاكرة المنجميين المغاربة بفرنسا

عزيزة الفرفاوي

■ تنظم جمعية المنجميين المغاربة في منطقة با-دو-كالي، شمال فرنسا، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجلس الجالية المغربية بالخارج والوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، مطلع نونبر المقبل، قافلة المنجميين المغاربة تحت شعار «الذاكرة في خدمة حقوق الإنسان».

وأفاد بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن القافلة تتكون من منجميين سابقين، وفنانين، وباحثين، وطلبة، ومختصين في مجال التنمية، وستمر عبر أكادير وكلميم وورزازات وتيزنيت وتارودانت، لتقييم وإحياء ذاكرة وتاريخ عمال المناجم المغاربة في منطقة شمال با دو كاليه بفرنسا والتذكير بحقوقهم. وحسب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سيمكن الاطلاع على معرض «المنجميين المغاربة بمنطقة با -دو -كالي»، وعرض أفلام وتقديم أعمال مسرحية لمدة خمسة أسابيع، من إعادة سرد تاريخ الآلاف من المهاجرين المغاربة، الذين وصلوا إلى فرنسا عبر موجات متتابعة، خلال ستينيات القرن المنصرم، واكتشاف واقع حياتهم. كما ستسمح اللقاءات والمقاهي الأدبية بالوقوف على شهادات المنجميين العائدين إلى المغرب والتذكير بحقوقهم، وستتيح الموائد المستديرة والندوات الفرصة لوضع أنشطة وبرامج من أجل التنمية والتضامن والاستفادة من الحقوق في المغرب.

وأوضح المجلس، في بلاغ توصلت «المغربية» بنسخة منه، أن هذه التظاهرة ستتوج بكتاب أبيض موجه إلى الفاعلين السياسيين والفاعلين في مجالات التنمية في المغرب وفرنسا. كما ستكون التظاهرة مفتوحة في وجه المهاجرين وعائلاتهم، بالإضافة على الشباب والطلبة والمؤسسات والجمهور بصفة عامة.

وأشار المجلس إلى أن تقديم القافلة سيكون في ورزازات من 3 إلى 8 نونبر المقبل، وفي تزنيت ونواحيها من 12 إلى 17 نونبر، وفي تارودانت ونواحيها من 19 إلى 23 نونبر، ثم في كلميم والنواحي من 26 إلى 30 نونبر، قبل أن تحط بأكادير بين 3 و8 دجنبر. وأوضح المجلس أن إعداد هذا الحدث جرى بدعم مجالسه الجهوية لكل من سوس ماسة درعة وكلميم وجهة نورد با دو كاليه (فرنسا)، وجمعية العمال المغاربيين بفرنسا، جمعية هجرة وتنمية وديمقراطية، وبلديات المدن التي ستحتضن القافلة ●